



مبارك الحمداني

## المجتمع المدني أم مؤسسات الأمة؟

يذهب صلاح الدين الجورشي إلى الاعتداد بتعريف جامع مانع لمفهوم المجتمع المدني وهو التعريف الذي يصف المفهوم بكونه «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي» وهذا التعريف في تقديرنا إلى حد هذه النقطة من تقديم الأطروحة تعريف لا خلاف عليه ولا مثالب إيديولوجية أو منهجية تعترضه حيث إنه يحقق في كينونته المبادئ الأساسية التي تستند إليها فكرة المجتمع المدني وهي باختصار: مبدأ الحق في التنظيم. ومبدأ الاستقلال التام عن التوجيه السلطوي من قبل سلطات الدولة.



ومبدأ الديمقراطية، والتزام الحيات التام. وهناك نقطة أخرى أعدها غاية في بنية التعريف وهو أنه يحقق الالتزام التام بين الشكل العام لفكرة المجتمع المدني ومضمونها.

إلا أن تنمة المقال والاتجاه الذي يسير فيه الجورشي لاحقاً إنما تبعد ابتعاداً كلياً عن العنوان المخطوط للمقالة. فهو يناقش فرضيات إقصاء الأحزاب والنقابات والجمعيات الدينية من فكرة المجتمع المدني الكلية في سياقها العربي. ويذهب لتفنيد الأسباب والفرضيات والرد عليها في سياق ذلك. فهو يذهب إلى القول الصريح باعتبار الحركات السياسية والاجتماعية ذات الخلفية الدينية جزءاً من المجتمع المدني وليس خارجة عنه، حتى لو لم تع هي بذلك. فهي من جهة تضم أحزاباً سياسية ينشط أعدادها منها وفق مقتضيات القانون المحلي الخاص بكل دولة توفر فيها قدر من الحريات..

إن هذه الدعوة يمكن الرد عليها في تقديرنا بمسألة غاية في الأهمية وهي أن توجيه الأطروحة للبحث المصطلحي يختلف عن توجيهها للبحث الوصفي. ومما يظهر في عنوان الأطروحة أنها موجهة للبحث الوصفي الذي يستطلع التحديات والضرورات الراهنة للمجتمع المدني. وهذا ما لم يظهر في سياق البنود التي ناقشتها.

فتوجه الجورشي لمناقشة مسألة الجمعيات الدينية ودخولها ضمن مصطلح المجتمع المدني نسأل عنه هل ينتمي إلى (الضرورات) أم (التحديات)؟

وفي تقديرنا الشخصي فإن البحث التاريخي القائم على تفكيك المصطلح بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني. يختصر لنا الطريق من خلال أنه بالإمكان إيجاد عدد من الاعتبارات الأساسية لما يصلح دمجها تحت مظلة المجتمع المدني من مؤسسات والتي يجب أن تتوافر فيها السمات الآتية:

أنها تنظيمات ذات طابع مؤسسي ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها. أنها تنظيمات تطوعية تنشأ بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.

أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يوزع على أعضاء المؤسسة أو مجلس إدارتها وإنما يوجه لدعم النشاط.

تتبنى المؤسسات أهدافاً ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.

تخضع المؤسسات (وذلك في مرحلة تاريخية لاحقة)

فنحن نجد مثلاً أن سيف الدين عبد الفتاح قد رأى في مفهوم المجتمع المدني نموذجاً لما أطلق عليه المفاهيم «الرحالة»، أو «الموضة»، التي ترد على المنطقة بين الحين والآخر ضمن مجموعة من المفاهيم الأخرى، وحاول أن يستخلص من تطور المفهوم في إطار الأدبيات الغربية له ومحيطه الغربي أيضاً مجموعة الاعتبارات الأساسية التي تشكل، وخلص إلى كونها أربعة عناصر «فكرة التطوعية، باعتبارها أساس تشكيل التكوينات الاجتماعية المختلفة. وفكرة المؤسسة، وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن اهتمامات مختلفة تستغرق تقريباً مجمل الحياة الحضارية وتشمل المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية. وفكرة الغاية والدور، فهذه التكوينات لابد وأن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية أو الدولة. أما العنصر الرابع فيتعلق بضرورة الأخذ في الاعتبار بالمفاهيم ذات الصلة التي يثيرها المفهوم في بيئته الغربية، والمفاهيم المغايرة تحتماً التي ستبرز عند طرح المفهوم في بيئة عربية-إسلامية لها سماتها الحضارية المميزة..»

وهكذا فإن القول والدرس والنقاش في مسألة المجتمع المدني كمفهوم تاريخي سياسي متأصل يفتح الكثير من النوافذ والنقاشات التي تنتهي بأن تصطبغ بطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضرة للمفهوم وليس المولدة له فحسب. وهذا في تقديرنا ما يجب أن يستوعب من الدارسين والباحثين والمحللين في هذا السياق.

وحيثما نحلل تفاصيل هذا الجدل نجد أن البعض اعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الدخيلة على التراث الإسلامي في شقه السياسي. وبالتالي فإن من بين الباحثين في هذا الشأن من تولى موقفاً رافضاً رفضاً كلياً للمفهوم. مما دفع بهم إلى التنقيب عن التكوينات البدئية التي عبرت عنه في إطار الخبرة العربية-الإسلامية.

ومن هؤلاء كان الحبيب الجحاني الذي قال بأن المفهوم مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي-الإسلامي، حيث وحسب تفصيله أنه لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، وأنه لم يكن ضمن كثير من المفاهيم السياسية الغربية مثل الوطن والدستور والانتخابات التي تأثر بها رواد الفكر الإصلاحية العربي في القرن التاسع عشر.

ويقول الجورشي في محاججته أيضاً أن ظهور الحركات الدينية أو العاملة باسم الدين ونموها السريع أربك المعادلات السياسية والثقافية في معظم البلاد العربية، واعتبر ذلك دافعاً للجوء النخب إلى أدواتها المعرفية معتمدة على المصطلحات المتوفرة لديها من أجل تفسير الظاهرة والنصدي لها، في هذا السياق وظف مصطلح «المجتمع المدني» ضمن ذلك الصراع الذي بدأ منذ أواسط السبعينيات ولا يزال مفتوحاً على جميع الاحتمالات.

في حين أنه يمكننا تفنيد هذه الحجة بالقول أن ليس فقط النخب الثقافية هي التي أربكها ذلك وإنما حتى المحسوبين على هذه الحركات والنظرين لتراثها وأيديولوجياتها أربكهم المصطلح نفسه